

القضاء يأمر «ستاربكس» بإعادة رواتب العاملين والاعتراف بانتهاك حقوقهم



إعداد: خنساء الزبير

أصدرت محكمة إدارية فيدرالية، الأربعاء، حكماً على «ستاربكس» بإعادة الرواتب والتعويضات للعاملين. ووصفت حملتها لوقف النقابة العمالية بأنها «انتهاك فظيع وواسع النطاق للقانون الفيدرالي في حملتها لوقف النقابات». وأمرت المحكمة الشركة، بإعادة الرواتب والتعويضات للعمال الذين بدأوا جهود التنظيم الوطنية.

ويأتي قرار القاضي مايكل أ. روساس، قاضي القانون الإداري في المجلس الوطني لعلاقات العمل، في الوقت الذي تواجه فيه شركة القهوة العملاقة حركات نقابية متزايدة في متاجرها في جميع أنحاء البلاد. وتسببت جهود الشركة لقمع هذه الحركات، في وضع الشركة نفسها في مواجهة مع المشرعين القانونيين.

وخلص الحكم، الصادر في أكثر من 200 صفحة، إلى أن «ستاربكس» أظهرت تجاهلاً عاماً لحقوق الموظفين الأساسية، وحل قضية تضمنت 33 شكوى عمالية من 21 متجراً لـ «ستاربكس» في نيويورك.

إعادة العمال وفتح متجر «بافالو»

وأمر القاضي الشركة أيضاً بـ «نشر إشعار للموظفين في جميع منشآتها في الولايات المتحدة لإخطارهم، بأن المجلس الوطني لعلاقات العمل قد اكتشف أننا انتهكنا قانون العمل الفيدرالي».

كما أمرها بإعادة فتح متجر في بافالو، نيويورك، وإعادة عدد من العمال الذين فصلهم مجلس الإدارة بسبب أنشطتهم النقابية.

بالإضافة إلى ذلك، أمر القاضي «ستاربكس» بالتوقف والامتناع عن عدد من الإجراءات غير القانونية، منها وعد الموظفين بمزايا أكثر إذا لم ينضموا إلى النقابة، وإذا انخرطوا في المراقبة من خلال تصوير الموظفين الذين يرتدون شعار النقابة ومنعهم من الحديث عن أجورهم.

وقال متحدث باسم «ستاربكس» في بيان: «نعتقد أن القرار وسبل الانتصاف الصادرين غير مناسبين بالنظر إلى «السجل في هذه المسألة، وننظر في جميع الخيارات للحصول على مزيد من المراجعة القانونية».

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.